



إدارة الحروب في العصر الإسلامي: دراسة مقارنة بين الأمويين والعباسيين
احمد حمود ماليص مهيري
hmwdmalysahmd@gmail.com

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة مقارنة لإدارة الحروب في العصرين الأموي والعباسي، من خلال تحليل البنى القيادية، والاستراتيجيات العسكرية، وإدارة الموارد، والتعامل مع التحديات الداخلية والخارجية. اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي والمنهج المقارن، بالاستناد إلى مصادر أولية مثل كتب الطبري والبلاذري، ودراسات ثانوية موثقة. توصلت الدراسة إلى أن النموذج الأموي في إدارة الحروب اعتمد على اللامركزية الإدارية والعنصر العربي القبلي، مما حقق توسعاً جغرافياً سريعاً لكنه عانى من هشاشة الولاءات الداخلية. في المقابل، اتجه النموذج العباسي نحو المركزية البيروقراطية والجيش النظامي متعدد الأعراق، مما وفر استقراراً أطول أمداً لكنه أدى لاحقاً إلى هيمنة العسكريين على السلطة السياسية. وأظهرت المقارنة أن الكفاءة العسكرية وحدها لا تضمن استقرار الدولة دون اندماج المؤسسة العسكرية في نسيج الشرعية السياسية والاجتماعية. كما بين البحث أن التحول من "اقتصاد الغنيمة" في العصر الأموي إلى "اقتصاد الضريبة والإقطاع" في العصر العباسي غير طبيعة العلاقة بين الجيش والدولة، وأثر في البنية الاجتماعية والسياسية. وختم البحث باستخلاص دلالات تاريخية حول أهمية التوازن بين القوة والشرعية، وبين التوسع والإدارة المستدامة، مع تقديم توصيات لإدراج التاريخ العسكري الإسلامي في الدراسات الاستراتيجية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة العسكرية، الدولة الأموية، الدولة العباسية، التنظيم العسكري، التاريخ الإسلامي.

The Management of Wars in the Islamic Era: A Comparative Study between the Umayyads and Abbasids

Ahmed Hamoud Malis Mahiri

Abstract

This study aims to conduct a comparative analysis of military management during the Umayyad and Abbasid periods, examining leadership structures, military strategies, resource management, and the handling of internal and external challenges. The research employed the historical-analytical and comparative methods, drawing on primary sources such as the works of al-Tabari and al-Baladhuri, alongside credible secondary sources. The study concluded that the Umayyad model of military management was characterized by administrative decentralization and reliance on the Arab tribal element, enabling rapid territorial expansion but hampered by fragile internal loyalties. In contrast, the Abbasid model shifted toward bureaucratic centralization and a multi-ethnic regular army, ensuring greater long-term stability but eventually leading to military dominance over political authority. The comparison revealed that military efficiency alone does not guarantee state stability without integrating the military institution into the fabric of political and social legitimacy. Furthermore, the research demonstrated that the transition from the Umayyad "spoils economy" to the Abbasid "tax and



iqta' economy" transformed the relationship between the army and the state, thereby influencing the socio-political structure. The study concluded by deriving historical lessons on the importance of balancing power and legitimacy, as well as expansion and sustainable administration, along with recommendations for integrating Islamic military history into contemporary strategic studies.

Keywords: Military Administration, Umayyad Caliphate, Abbasid Caliphate, Military Organization, Islamic History

المقدمة

تعدّ الحرب ظاهرةً ملازمةً لتاريخ الدول والحضارات، وقد شكّلت أداةً محوريةً في بناء الكيان السياسي للدولة الإسلامية منذ نشأتها الأولى. ومع اتساع رقعة الدولة من شبه الجزيرة العربية لتشامخ حدودها من جبال البرانس غرباً إلى تخوم الصين شرقاً، برزت الحاجة الماسة إلى تطوير آليات "إدارة الحروب" بما يتجاوز مفهوم الغزو التقليدي ليصل إلى مستوى التخطيط الاستراتيجي، والتنظيم اللوجستي، وهيكل القيادة العسكرية. لقد مثل العصران الأموي (132-41 هـ/662-750 م) والعباسي (656-132 هـ/750-1258 م) مرحلتين مفصليتين في هذا التطور؛ حيث انتقلت الدولة من نموذج القبيلة المحاربة في صدر الإسلام إلى دولة إمبراطورية ذات مؤسسات عسكرية نظامية معقدة.

إن دراسة إدارة الحروب في هذين العصرين لا تقتصر على سرد الوقائع والمعارك، بل تتعمق في تحليل البنى التحتية التي مكّنت هذه الدول من الحفاظ على سيادتها أو أدت إلى انهيارها. فالأمويون، بوصفهم بناة الإمبراطورية الأولى، اعتمدوا على التنظيم القبلي المطور والتوسع الهجومي المستمر، بينما جاء العباسيون ليرسخوا تحولاً جذرياً نحو الاحترافية العسكرية واعتماد العناصر غير العربية (كالفرس ثم الأتراك)، مما غير طبيعة صنع القرار العسكري وعلاقة الجيش بالسلطة المركزية. وتأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على الفروق الجوهرية في فلسفة إدارة الحرب بين النموذجين، وكيف انعكست تلك الإدارة على استقرار الدولة واستمراريتها عبر القرون.

مشكلة البحث

تنطلق مشكلة هذا البحث من الإشكالية المركزية المتمثلة في: كيف أثرت التحولات في هياكل إدارة الحروب والتنظيم العسكري على مسار الدولة السياسية واستقرارها الداخلي خلال العصرين الأموي والعباسي؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية:

١. ما هي الفروق الهيكلية والإدارية بين النظام العسكري الأموي القائم على العصبية القبلية والنظام العباسي القائم على الجيوش النظامية والعنصر التركي؟
٢. كيف تأثرت استراتيجيات التوسع والدفاع بتغيير مصادر التمويل والإمداد في كل من العصرين؟
٣. إلى أي مدى ساهمت سوء إدارة الصراعات الداخلية والثورات المسلحة في إضعاف السلطة المركزية في كلا الدولتين؟
٤. ما هي الدروس المستفادة من المقارنة بين النموذجين فيما يتعلق بالعلاقة بين الكفاءة العسكرية والاستقرار السياسي؟



تكمن صعوبة المشكلة في ندرة الدراسات التي تعالج " الإدارة " كعملية شاملة (تخطيط، قيادة، تحكم، تنسيق) بعيداً عن السرد التاريخي للأحداث العسكرية المجردة، مما يستدعي إعادة قراءة المصادر التاريخية بمنهجية تحليلية نقدية لاستنباط أنماط الإدارة الحاكمة.

أهمية البحث

تكتسي هذه الدراسة بأهمية علمية وتطبيقية متعددة الأبعاد :

أولاً: الأهمية العلمية: تسد هذه البحث فجوة في المكتبة التاريخية الإسلامية من خلال تقديم دراسة مقارنة منهجية تركز على " الإدارة العسكرية " كحقل معرفي مستقل، بدلاً من الاكتفاء بالتاريخ العسكري السردية . كما أنها توفر تحليلاً دقيقاً لتحول المؤسسة العسكرية من تابعها العربي الخالص في العصر الأموي إلى تابعها الدولي المتعدد الأعراق في العصر العباسي، وهو تحولٌ كان له أثر عميق في تاريخ العالم الإسلامي .

ثانياً: الأهمية المنهجية: تقدم الدراسة نموذجاً تطبيقياً لاستخدام المنهج المقارن في تحليل الظواهر التاريخية الإسلامية، مما يثري أدوات الباحثين في مجال التاريخ الإسلامي وتاريخ المؤسسات .

ثالثاً: الأهمية المعرفية الراهنة: إن فهم آليات إدارة الحروب والصراعات في الماضي الإسلامي يقدم رؤى ثاقبة لفهم ديناميكيات القوة والصراع في المنطقة، ويساهم في استخلاص سنن تاريخية حول علاقة الجيش بالدولة، وكيفية إدارة الموارد في أوقات الأزمات، وهي قضايا لا تزال راهنة في الدراسات الاستراتيجية المعاصرة.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. **تحديد الإطار المفاهيمي** لإدارة الحروب في الفكر السياسي والعسكري الإسلامي، وبيان تطور هذا المفهوم من العهد النبوي حتى نهاية العصر العباسي الأول.
2. **تحليل البنية التنظيمية** للجيش والإدارة العسكرية في الدولة الأموية، مع التركيز على دور الولاة والقبائل في صنع القرار العسكري وإدارة الفتوحات.
3. **تتبع التحول الجذري** في المؤسسة العسكرية خلال العصر العباسي، خاصة مع ظهور ديوان الجند، واعتماد المرتزقة من الأتراك والفرس، وتأثير ذلك على مركزية الخلافة.
4. **إجراء مقارنة تحليلية نقدية** بين النموذجين الأموي والعباسي فيما يخص استراتيجيات التوسع، إدارة الإمدادات، والتعامل مع الثورات الداخلية والخارجية.
5. **استنتاج العلاقة السببية** بين كفاءة إدارة الحروب ومدى استقرار الدولة السياسية، وتحديد نقاط القوة والضعف التي أدت إلى صعود أو سقوط كل من الدولتين.
6. **تقديم توصيات ومقترحات** تستند إلى الدروس التاريخية المستفادة، والتي يمكن أن تغني الدراسات الحديثة في مجال الإدارة الاستراتيجية والأمن القومي من منظور تاريخي إسلامي.

منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي كأداة رئيسية لإعادة بناء الأحداث وفهم سياقاتها الزمانية والمكانية، وذلك من خلال جمع البيانات من المصادر الأولية (ككتب الطبري، والبلادري، وابن الأثير) والمصادر الثانوية الحديثة، النقد الخارجي والداخلي لضمان مصداقية المعلومات. كما تم استخدام المنهج المقارن بشكل مكثف لمقارنة المتغيرات المستقلة (الهيكل الإدارية، التركيبات العرقية للجيش،



الاستراتيجيات) والمتغيرات التابعة (استقرار الدولة، حجم الفتوحات، مدة بقاء النظام) بين العصرين الأموي والعباسي، للوصول إلى تعميمات علمية حول أنماط الإدارة الناجحة والفاشلة. بالإضافة إلى ذلك، استعان البحث بـ المنهج الوصفي لرصد خصائص التنظيم العسكري وآليات إدارة الموارد في كل عصر، مدعوماً بتحليل نقدي للآراء الفقهية والسياسية المعاصرة لتلك الفترة حول شرعية الحرب وأخلاقياتها.

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي والتنظيمي لإدارة الحروب في الدولة الإسلامية

يمثل الفهم الدقيق للإطار المفاهيمي والتنظيمي للحرب في الحضارة الإسلامية المدخل الأساسي لتحليل أي ظاهرة عسكرية في تاريخها. فلم تكن الحرب في التصور الإسلامي مجرد صراع دموي أو توسع إقليمي عشوائي، بل كانت مؤسسة خاضعة لضوابط شرعية، وأطر فكرية، وتنظيمات إدارية متطورة تفاعلت مع متطلبات المرحلة التاريخية. ويتناول هذا المبحث أربعة محاور رئيسية: مفهوم الحرب في الفكر السياسي الإسلامي، تطور التنظيم العسكري منذ النشأة حتى تبلور المؤسسات في العصور الوسطى، مصادر دراسة هذا التاريخ ومناهجه، وأخيراً المعايير العلمية التي سبّنى عليها المقارنة بين النموذجين الأموي والعباسي.

أولاً: مفهوم الحرب في الفكر السياسي الإسلامي

تأسس مفهوم الحرب في الإسلام على مزدوجية "الشرعية" و"الهدف". فبخلاف المفاهيم القديمة التي كانت ترى في الحرب غاية في ذاتها أو وسيلة للمجد الشخصي للقائد، جاء الإسلام ليضع الحرب في إطار "الجهاد" الذي ينظمه ولي الأمر (ال خليفة أو الإمام) وفق ضوابط الشريعة. يرى الفقهاء والمفكرون السياسيون المسلمون، مثل الماوردي في كتابه "الأحكام السلطانية"، أن الحرب نوعان: حرب دفاعية لدفع العدوان عن دار الإسلام، وحرب هجومية (جهاد طلب) تهدف إلى إزالة الحواجز أمام دعوة الإسلام وإقامة العدل، وهي فرض كفاية على الأمة بقيادة الإمام (الماوردي، 1983).

وقد ميز الفكر السياسي الإسلامي بوضوح بين "دار الإسلام" و"دار الحرب"، لكن هذا التمييز لم يكن جامداً بل خضع لتطورات دبلوماسية وعسكرية. فالغاية من الحرب في المنظور الإسلامي ليست الإبادة أو السبي العشوائي، بل إخضاع القوى المعادية لسلطة الدولة الإسلامية إما بالدخول في الإسلام، أو دفع الجزية مقابل الحماية والبقاء على الدين، أو عقد الهدن والمعاهدات. وقد وضع عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقادة التابعين قواعد أخلاقية صارمة في إدارة الحروب، تحرم قتل النساء والأطفال والشيوخ والرهبان، وتحرم تخريب العمران وقطع الأشجار إلا للضرورة العسكرية القصوى، مما يعكس بُعداً إنسانياً وإدارياً متقدماً في مفهوم "إدارة الصراع" (أبو يوسف، 1990).

وعلى مستوى الإدارة الاستراتيجية، ارتبط مفهوم الحرب بمفهوم "المصلحة العامة" للدولة. فقد جاز للخليفة عقد الصلح إذا رأى فيه مصلحة للمسلمين، كما جاز له تغيير استراتيجيات الغزو بناءً على الموازين العسكرية والاقتصادية. تحولت الحرب من فعل قبلي غريزي إلى سياسة دولة محكومة بأهداف سياسية واقتصادية ودينية محددة، تخضع لتقدير القائد الأعلى وتقدير الموقف (ابن خلدون، 2005).

ثانياً: تطور التنظيم العسكري في الدولة الإسلامية

مر التنظيم العسكري في الدولة الإسلامية بمراحل تطويرية دقيقة تعكس تحول الدولة من كيان صغير في المدينة المنورة إلى إمبراطورية عالمية.



1 مرحلة التأسيس (العهد النبوي والخلفاء الراشدون): في بداية العهد النبوي، كان الجيش يتكون من المتطوعين من المهاجرين والأنصار، ولم يكن هناك ديوان دائم أو رواتب منتظمة، بل كانت الغنائم توزع حسب نظام القرابة والسبق في الإسلام. ومع اتساع الفتوحات في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، حدثت نقلة نوعية تمثلت في إنشاء "ديوان الجند" عام 15 هـ، وهو أول سجل عسكري نظامي في التاريخ الإسلامي يُدون فيه أسماء المقاتلين ويحدد لهم الرواتب الشهرية السنوية (العطاء) حسب سابقهم في الإسلام وليس حسب أنسابهم القبلية فقط. هذا الإجراء حوّل الجيش من ميليشيا موسمية إلى مؤسسة دائمة مرتبطة مالياً بالدولة المركزية (البلاذري، 1988) كما تم إنشاء "الأمصار" (مثل الكوفة والبصرة والفسطاط) كمعسكرات دائمة وقواعد لوجستية متقدمة لإدارة الجبهات البعيدة.

2 مرحلة التحول الأموي: مع قيام الدولة الأموية، طرأت تغييرات جوهرية على التنظيم العسكري تماشت مع طبيعة الدولة الوراثية واتساع رقعتها. اعتمد الأمويون بشكل كبير على النظام القبلي، حيث كانت الكتائب العسكرية تُشكل على أساس الانتماء القبلي (قيس ويمن)، وكان الولاة يتمتعون بصلاحيات واسعة في تجنيد القبائل وتمويل الحملات من موارد ولاياتهم. ورغم كفاءة هذا النظام في تحقيق فتوحات هائلة، إلا أنه حمل بذور الفتنة الداخلية بسبب التنافس القبلي. كما بدأ الأمويون في تطوير أسطول بحري نظامي وإنشاء دور لصناعة السفن (دار الصناعة)، مما يدل على تطور في الإدارة اللوجستية البحرية (هيكل، 1995).

3. مرحلة الاحترافية في العصر العباسي: شهد العصر العباسي، خاصة في عهده الأولى والمتوسطة، تحولاً جذرياً نحو "الاحترافية العسكرية". فقد أدرك العباسيون مخاطر الاعتماد على الولاءات القبلية العربية التي تسببت في زعزعة استقرار سابقهم، فاتجهوا لبناء جيش نظامي دائم (الجيش النظامي) يعتمد على العناصر غير العربية، بدءاً من الفرس (الخراسانية) ثم الأتراك لاحقاً. تم فصل القيادة العسكرية عن الإدارة المدنية في كثير من الأحيان، وظهرت رتب عسكرية متخصصة مثل "قائد القواد" و"الحاجب". كما تطور ديوان الجند ليشمل سجلات دقيقة للرواتب والإقطاعات الأرضية (الإقطاع العسكري)، وأصبح للجيش ثكنات دائمة في العاصمة بغداد وسامراء، منفصلة عن نسيج المجتمع المدني، مما خلق طبقة عسكرية لها مصالحها الخاصة التي قد تتعارض أحياناً مع مصلحة الخلافة (بروكلمان، 2003).

ثالثاً: مصادر دراسة التاريخ العسكري الإسلامي ومناهجه

تعتمد الدراسة الأكاديمية للتاريخ العسكري الإسلامي على تنوع غني في المصادر، والتي يمكن تصنيفها إلى:

1. المصادر الأولية (المصادر الأصلية): وتشمل كتب التاريخ العام التي خصصت أجزاء كبيرة للأحداث العسكرية، مثل "تاريخ الرسل والملوك" للطبري، و"الكامل في التاريخ" لابن الأثير، و"فتوح البلدان" للبلاذري الذي يعد مرجعاً أساسياً في الجانب الإداري واللوجستي للفتوحات. بالإضافة إلى كتب الطبقات والسير التي ترجمت للقادة العسكريين، وكتب الحديث والفقه التي دونت أحكام الجهاد وآداب الحرب. وتتميز هذه المصادر بالتفصيل في سرد الوقائع، لكنها قد تحمل تحيزات مذهبية أو قبلية تتطلب تحريماً نقدياً.

2 المصادر الثانوية والحديثة: وتشمل الدراسات الاستشراقية والعربية المعاصرة التي أعادت قراءة الأحداث بمنهجيات تحليلية حديثة. ومن أبرز هذه الأعمال دراسات المستشرقين مثل "تاريخ الشعوب الإسلامية" لكارل بروكلمان، و"تاريخ الخلفاء" للسيوطي بشروح المحققين المعاصرين، وأعمال المؤرخين العرب مثل محمد سهيل طقوش في تاريخ الدولتين الأموية والعباسية، ودروس علي الصلابي في السيرة والمنهج. هذه المصادر تقدم تحليلات مقارنة وتربط الأحداث العسكرية بالسياقات الاجتماعية والاقتصادية (طقوش، 2008).



3 المناهج المستخدمة: يعتمد الباحث في هذا المجال على المنهج النقدي لتمحيص أسانيد الروايات التاريخية وفصل الصحيح من الضعيف أو الموضوع. كما يُستخدم المنهج التحليلي لاستخراج الأنماط الإدارية والاستراتيجية من خلال سرد الوقائع المتفرقة. وأخيراً، يبرز دور المنهج المقارن في موازنة التجربتين الأموية والعباسية، وهو المنهج الذي سيعتمده هذا البحث بشكل رئيسي.

رابعاً: معايير المقارنة بين التجربتين الأموية والعباسية

لكي تكون المقارنة بين إدارة الحروب في العصرين الأموي والعباسي علمية وموضوعية، يجب اعتماد مجموعة من المعايير الثابتة التي تقاس عليها كل تجربة، وتشمل:

1 هيكلية القيادة وصنع القرار: يقاس هذا المعيار بمدى مركزية القرار العسكري؛ هل كان بيد الخليفة مباشرة أم مفوضاً للولاة؟ وكيف كانت علاقة القائد العسكري بالسلطة السياسية؟ ففي حين تميز العصر الأموي بتفويض واسع للولاة مع هيمنة النفوذ القبلي، تميز العصر العباسي بمركزية شديدة في البداية ثم ظهور نفوذ القادة الأتراك الذين سيطروا على صنع القرار لاحقاً.

2 التركيبة الديموغرافية والاجتماعية للجيش: وهو معيار حاسم يفرق بين العصرين؛ حيث اعتمد الأمويون على العنصر العربي القبلي كعمود فقري، بينما اعتمد العباسيون على التعددية العرقية (فرس، أتراك، مغاربة) وعلى نظام العبيد العسكريين (المماليك والغلمان). يؤثر هذا المعيار مباشرة على ولاء الجيش واستقراره الداخلي.

3 الاستراتيجية العسكرية ونمط العمليات: هل كانت الاستراتيجية قائمة على التوسع الهجومي المستمر (كما في معظم العصر الأموي) أم على الدفاع وتثبيت الحدود وإدارة الصراعات الداخلية (كما ظهر جلياً في مراحل متعددة من العصر العباسي)؟ وكيف تعاملت كل دولة مع الجغرافيا والمسافات الشاسعة؟

4 الإدارة اللوجستية والتمويل: ويتضمن ذلك طرق جمع الموارد المالية لتمويل الحروب (الغنائم، الضرائب، الإقطاعات)، وكيفية تأمين خطوط الإمداد والتجهيز. فالتحول من نظام العطاء المباشر إلى نظام الإقطاع العسكري في العصر العباسي يمثل نقطة فارقة في الإدارة المالية للحرب.

5 التعامل مع التحديات الداخلية والثورات: كيف أدارت كل دولة الصراعات الداخلية؟ هل اعتمدت على الحلول العسكرية البحتة أم الدمج السياسي؟ إن قدرة الدولة على إخماد الثورات دون تفكيك نسيجها الاجتماعي تعد مقياساً لكفاءة إدارتها للحرب الأهلية (ساسي، 2021).

إن تطبيق هذه المعايير سيكشف عن الفروق الجوهرية في فلسفة إدارة الدولة للحرب، وكيف أن النجاح العسكري في مرحلة التوسع (الأمويين) اختلف في متطلباته عن النجاح في مرحلة الحفاظ على الكيان وإدارة التنوع (العباسيين)، مما يفسر مسارات الاستقرار والانهيال في كلتا الدولتين.

المبحث الثاني:

إدارة الحروب في العصر الأموي

يمثل العصر الأموي (132-41 هـ/662-750م) المرحلة التأسيسية للإمبراطورية الإسلامية ككيان سياسي وعسكري ضخم، انتقل فيها النظام من شوري محدودة إلى ملكية وراثية مركزية. وقد تطلبت هذه التحولات الجذرية تطوير آليات إدارة الحروب بما يتناسب مع اتساع رقعة الدولة التي امتدت من حدود الصين شرقاً



إلى جبال الأندلس غربًا. لم تكن الإدارة العسكرية الأموية مجرد استمرار للنموذج الراشدي، بل كانت تطورًا نوعيًا فرضته الجغرافيا السياسية والتنوع الديموغرافي. ويتناول هذا المبحث تحليل البنية القيادية، والاستراتيجيات التوسعية، وإدارة الموارد اللوجستية، وطرق التعامل مع التحديات المتعددة التي واجهت الدولة الأموية طوال عمرها الزمني.

البنية القيادية والعسكرية في الدولة الأموية

اعتمدت البنية القيادية والعسكرية في الدولة الأموية على مبدأ المركزية السياسية مع اللامركزية الإدارية والعسكرية النسبية. كان الخليفة هو القائد الأعلى للجيش، وصاحب القرار النهائي في إعلان الحرب وعقد السلام، غير أنه نظراً لاتساع الدولة، فوض الصلاحيات للولاة في الأقاليم البعيدة. كان الوالي في العصر الأموي يجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية، مما مكنه من تحريك الجيوش بسرعة دون الحاجة للعودة إلى العاصمة دمشق في كل صغيرة وكبيرة، وهو ما أكدته المصادر التاريخية مثل الطبري في سرده لحملات الحجاج بن يوسف الثقفي في العراق (الطبري، 1960).

وقد ارتكز التنظيم العسكري على النظام القبلي الذي ورثته الدولة من الجاهلية وصدر الإسلام، حيث تم تجنيد المقاتلين بناءً على انتماءاتهم القبلية، وقسمت الجيوش إلى أجناد كبيرة مثل جند حمص وجند قنسرين وجند فلسطين. وكان لكل جند قائد خاص به، وغالبًا ما كان اختيار القادة يخضع للموازنات السياسية بين القبائل القيسية واليمانية، مما أثر أحيانًا على الكفاءة القتالية لصالح الولاء السياسي (طقوش، 2008). ومع ذلك، حافظ الأمويون على "ديوان الجند" الذي أسسه عمر بن الخطاب، حيث تم تسجيل أسماء المقاتلين وتحديد رواتبهم، لكنهم أدخلوا تعديلات جوهرية ربطت العطاء بالولاء للدولة الأموية وليس بالسابق في الإسلام فقط، مما خلق طبقة عسكرية محترفة تعتمد على الدولة في معيشتها.

كما شهد العصر الأموي تطورًا في الرتب العسكرية، حيث ظهرت وظائف مثل "قائد الشرطة" الذي كان يتولى الأمن الداخلي والقمع العسكري للثورات، و"صاحب البريد" الذي كان يلعب دورًا استخباراتيًا في رصد تحركات الأعداء وإيصال الأوامر العسكرية للخليفة بسرعة. وقد اعتمد الأمويون على النخبة من المقاتلين المعروفين بـ "أهل الشجاعة"، الذين كانوا يشكلون حرس الخليفة الخاص والنواة الصلبة في المعارك الحاسمة، مما يعكس وعيًا بأهمية وجود قوة ضاربة موالية مباشرة للسلطة المركزية بعيدًا عن تقلبات الولاءات القبلية (هيكل، 1995).

التخطيط الاستراتيجي والتوسع الجغرافي

تميز التخطيط الاستراتيجي في العصر الأموي بطابع هجومي توسعي واضح، بهدف نشر النفوذ الإسلامي وتأمين الحدود ضد الإمبراطوريات المجاورة. يمكن تقسيم الجبهات العسكرية إلى ثلاث جبهات رئيسية: الجبهة البيزنطية في الأناضول، والجبهة الوسطى في خراسان وما وراء النهر، والجبهة الغربية في شمال أفريقيا والأندلس. وقد اعتمد القادة الأمويون استراتيجية "الحرب الموسمية"، حيث كانت تُشن غزوات صيفية (الصوائف) وشتوية (الشواتي) سنويًا على الأراضي البيزنطية لإرهاق العدو اقتصاديًا وعسكريًا دون الدخول في حروب استنزاف طويلة الأمد داخل العمق الإسلامي (بلانكنشيب، 1994).

وفي الجبهة الشرقية، اتبع القادة مثل قتيبة بن مسلم الباهلي استراتيجية منهجية تعتمد على فتح المدن حصنًا تلو الآخر، وبناء المساجد والمرافق الإسلامية لتثبيت الوجود الإسلامي ثقافيًا ودينيًا قبل الانتقال إلى المنطقة التالية. لم يكن التوسع عشوائيًا، بل كان مدروسًا لتأمين خطوط الإمداد وحماية الطرق التجارية الحيوية التي كانت تمر عبر طريق الحرير. أما في الغرب، فقد تميزت الاستراتيجية بالمرونة البحرية والبرية معًا؛ حيث أدرك معاوية بن أبي سفيان مبكرًا أهمية السيطرة على البحر المتوسط، فأنشأ أول أسطول بحري إسلامي



نظامي، مما مكن المسلمين من فتح جزر قبرص ورودس والوصول إلى أسوار القسطنطينية ذاتها في حملة عام 49 هـ (البلاذري، 1988).

وقد وصل التوسع الجغرافي ذروته في عهد الوليد بن عبد الملك، حيث امتدت الدولة لتشمل السند في الهند والأندلس في أوروبا. كان التخطيط لهذه الحملات البعيدة يعتمد على الاستكشاف المسبق وإرسال طلائع عسكرية لدراسة تضاريس الأرض وقوة العدو، كما حدث في حملة موسى بن نصير وطارق بن زياد في الأندلس، حيث تم التنسيق الدقيق بين القوات البرية والبحرية لضمان نجاح الإنزال والانتصار في معركة وادي لكة. إلا أن هذا التوسع الهائل وضع ضغطاً هائلاً على خطوط الإمداد، وجعل الدولة عرضة للتمدد الزائد الذي يصعب السيطرة عليه في حال ضعف السلطة المركزية (كيندي، 1996).

إدارة الموارد والإمدادات العسكرية

تعتمد أي آلة حرب على الموارد المالية واللوجستية، وقد طور الأمويون نظاماً متقدماً لإدارة هذه الموارد لضمان استمرارية الجيوش في الجبهات البعيدة. كان المصدر الرئيسي لتمويل الحروب هو موارد الدولة من الضرائب الشرعية، خاصة "الخراج" من الأراضي المفتوحة و"الجزية" من أهل الذمة، بالإضافة إلى "الغنائم" التي كانت تُوزع وفق الخمس المعروف. وقد تم إنشاء مخازن مركزية للأقوات والأسلحة في العواصم الإقليمية مثل الكوفة والبصرة والفسطاط، لتزويد الجيوش بما تحتاجه قبل تحركها نحو الثغور (أبو يوسف، 1990).

وقد اهتم الأمويون بتطوير البنية التحتية اللوجستية، حيث تم إصلاح الطرق وبناء الجسور وإنشاء محطات للاستراحة وتموين الخيل (البريد)، مما سهل حركة الجيوش ونقل المعلومات. كما تم الاهتمام بصناعة الأسلحة محلياً في دار الصناعة في دمشق والإسكندرية، لتقليل الاعتماد على الاستيراد وضمان جودة السيوف والدروع والمجانيق المستخدمة في حصون المدن. وكان لإدارة الإمدادات دور حاسم في حصار القسطنطينية، حيث فشل الحصار جزئياً بسبب صعوبة تأمين الإمدادات البحرية في وجه النار الإغريقية وطول خطوط الإمداد البرية عبر الأناضول الخصبة التي كان البيزنطيون يحرقونها لتجويد المسلمين (سعدون، 2011).

وعلى مستوى الموارد البشرية، اعتمد الأمويون على نظام "الإقطاع" في بعض المراحل، حيث يُقطع القائد أو الجندي أرضاً زراعية يستغلها مقابل خدمته العسكرية، مما خفف العبء عن الخزينة المركزية في فترات الضعف المالي. كما تم تشجيع التطوع للجهاد من خلال الخطب الحماسية والوعود بالغانم، مما وفر تدفقاً مستمرًا من المقاتلين الراغبين في الشهادة والكسب المادي معًا. غير أن الاعتماد المتزايد على الموارد المحلية في الأقاليم لتمويل جيوش الولاة أدى في مراحل لاحقة إلى استقلالية مالية وعسكرية للولاة، مما ضعف السيطرة المركزية على موارد الحرب (الحسن، 2005).

التحديات الداخلية والخارجية وأساليب التعامل معها

واجهت الدولة الأموية تحديات عسكرية جسيمة على الصعيدين الداخلي والخارجي، تطلبت أساليب تعامل متنوعة بين القوة العسكرية والسياسة الدهائية. داخلياً، كانت أبرز التحديات تتمثل في الثورات المعارضة مثل ثورة عبد الله بن الزبير، وحركات الخوارج المستمرة في العراق وفارس، والثورات الشيعية كثورة الحسين بن علي وثورة زيد بن علي. تعامل الأمويون مع هذه الثورات بأسلوب عسكري قمعي صارم في الغالب، حيث تم توجيه جيوش نظامية بقيادة قادة أكفاء مثل مسلم بن عقبة والمختار الثقفي لقمع التمردات، مع استخدام تكتيكات الفرقة بين القبائل المعادية لإضعاف شوكتها قبل المواجهة العسكرية المباشرة (دينوري، 1995).



خارجياً، واجه الأمويون مقاومة شرسة من الإمبراطورية البيزنطية التي استخدمت أساليب الحرب الدفاعية والأرض المحروقة لإيقاف الزحف الإسلامي، كما واجهوا صعود قوى جديدة في الشرق مثل الأتراك والصينيين في معركة نهر طلاس. وقد تعامل الأمويون مع التحديات الخارجية عبر تعزيز التحصينات في الثغور وإنشاء خطوط دفاعية متقدمة، بالإضافة إلى عقد المعاهدات المؤقتة مع بعض القوى لتركيز الجهد العسكري على جبهة واحدة في كل مرة. إلا أن التحدي الأكبر تمثل في ثورة البربر في شمال أفريقيا، حيث أدى سوء المعاملة والتمييز في العطاء إلى تحول البربر من حلفاء إلى خصوم، مما كبد الدولة خسائر فادحة في الأرواح والأراضي، وكان مؤشراً على بداية الضعف العسكري الأموي (مراد، 2013).

وقد أظهرت أساليب التعامل مع التحديات أن الدولة الأموية كانت قوية في الحروب النظامية المفتوحة، لكنها عانت في حروب العصابات والتمردات الداخلية المستمرة التي استنزفت الموارد البشرية والمالية. كما أن الاعتماد على العصبية القبلية في الجيش جعل ولاء الجنود مشروطاً بمصالح قبائلهم، مما سهل انقسام الجيش في اللحظات الحاسمة مثل معركة الزاب التي أنهت الدولة الأموية. وبذلك، كانت إدارة الحروب الأموية ناجحة في البناء والتوسع، لكنها فشلت في إدارة الاستدامة الداخلية والصراعات الهوية التي تفكك الجسد العسكري من الداخل. (Blankinship, 1994).

المبحث الثالث:

إدارة الحروب في العصر العباسي

يمثل العصر العباسي (656-132 هـ / 750-1258 م) منعطفاً حاسماً في تاريخ الإدارة العسكرية الإسلامية، حيث انتقلت الدولة من نموذج "الدولة العربية" ذات الطابع القبلي إلى نموذج "الدولة الإسلامية العالمية" القائمة على مؤسسات نظامية وجيوش احترافية متعددة الأعراق. لم يكن هذا التحول مجرد تغيير في الأسماء أو القادة، بل كان إعادة هيكلة جذرية لفلسفة الحرب وإدارتها، استجابةً لاتساع رقعة الدولة وتعقيد التحديات الأمنية. وقد مرت الإدارة العسكرية العباسية بمراحل متباينة؛ بدأت بقوة مركزية واعتماد على العناصر الخراسانية، ثم تحولت إلى هيمنة عسكرية تركية أدت إلى تفكك السلطة السياسية، وانتهت بمرحلة من التفتت الإقليمي. يتناول هذا المبحث تطور المؤسسة العسكرية، ودور العناصر غير العربية، والاستراتيجيات المتبعة، وكيفية إدارة الصراعات الداخلية التي شكلت مصير الدولة.

تطور المؤسسة العسكرية في الدولة العباسية

شهدت المؤسسة العسكرية في العصر العباسي تطوراً نوعياً تجاوز البنية التقليدية للجيوش الإسلامية المبكرة. عند قيام الدولة، اعتمد العباسيون في البداية على "الدعاة" و"أنصار الدعوة" من خراسان الذين كانوا العمود الفقري للثورة العباسية ضد الأمويين. ومع ترسيخ الحكم، خاصة في عهد أبي جعفر المنصور وهارون الرشيد، بدأ التحول نحو تأسيس جيش نظامي دائم (جيش النظام) يختلف عن جيوش التطوع الموسمية. تم إنشاء "ديوان الجند" كجهاز إداري مركزي ضخم يشرف على التجنيد، وتسجيل الأسماء، وصرف الرواتب، وتنظيم الإجازات، مما جعل الخدمة العسكرية مهنة دائمة وليست عرضاً مؤقتاً (الصولي، 1990).

ومن أبرز ملامح هذا التطور هو فصل القيادة العسكرية عن الولاية المدنية في العديد من المناطق، حيث عُين قادة عسكريون متخصصون (أمراء الجيوش) لا يملكون صلاحيات مدنية، لضمان الولاء المباشر للخليفة ومنع تراكم السلطة في يد شخص واحد كما حدث في العصر الأموي. كما تم تطوير التنظيمات اللوجستية بشكل كبير؛ فظهرت فرق متخصصة في الهندسة العسكرية لبناء المجانيق وحفر الأنفاق أثناء الحصار،



وفرق طبية ميدانية لرعاية الجرحى، ووحدات استخباراتية متطورة تابعة لجهاز البريد كانت ترصد تحركات الأعداء وترفع التقارير اليومية للخليفة في بغداد (ابن الأثير، 2003).

وفي مرحلة لاحقة، خاصة منذ عهد المعتصم بالله، حدث تحول جذري في طبيعة المؤسسة العسكرية بانتقال العاصمة من بغداد إلى سامراء لتوفير مساحة واسعة لتدريب واستقرار الجيوش الجديدة بعيداً عن زحام العاصمة وضغط العامة، مما يعكس وعياً إدارياً بأهمية البيئة المناسبة للمؤسسة العسكرية لتكون أداة فعالة بيد الخليفة، رغم أن النتيجة النهائية كانت عكس ذلك عندما انقلب الجيش على الخلفاء.

دور العنصر التركي والفارسي في التنظيم العسكري

يُعد إدخال العناصر غير العربية، وتحديدًا الفرس ثم الأتراك، في صلب التنظيم العسكري العباسي، السمة الأكثر تميزاً وتأثيراً في هذا العصر. في المرحلة الأولى، اعتمد العباسيون بشكل كلي على العنصر الفارسي (الخراساني) الذي قاد الثورة وأسس الدولة، حيث شغل الفرس مناصب قيادية عليا مثل وزارة الجيش والقيادة العامة، وكان لهم تأثير كبير في تبني التقاليد الإدارية والفارسية في تنظيم الديوان والمرتبات (الكبيسي، 2001).

غير أن نقطة التحول الأهم جاءت مع الخليفة المعتصم (227-218 هـ) الذي أدرك مخاطر الاعتماد على العنصر العربي والفارسي بسبب تورطهم في الصراعات الحزبية والمذهبية داخل العاصمة. فاتجه المعتصم إلى شراء الغلمان الأتراك من أسواق الرقيق في آسيا الوسطى وتربيتهم تربية عسكرية صارمة منذ الصغر ليكونوا موالين شخصياً للخليفة فقط، بعيداً عن أي عصبية قبلية أو عرقية محلية. سرعان ما أصبح الأتراك النخبة العسكرية للدولة (الحرس الخاص)، وتم منحهم رتباً عالية وقطائع أرضية واسعة، وسيطروا على المناصب القيادية الحساسة مثل "قائد القواد" الذي أصبح فعلياً القائد العام للجيش (بونز، 2010).

وقد أدى صعود العنصر التركي إلى تغيير جذري في موازين القوى؛ فبينما حققوا نجاحات عسكرية باهرة في المعارك الخارجية بفضل انضباطهم ومهاراتهم الفردية في الفروسية والرمية، إلا أنهم تحولوا تدريجياً إلى "دولة داخل الدولة". بدأ القادة الأتراك يتدخلون في شؤون الخلافة، ويعزلون الخلفاء ويقتلونهم إذا تعارضت مصالحهم مع رغباتهم، كما حدث مع الخلفاء المتوكل والمستعين والمستنصر. لقد تحولت الإدارة العسكرية من أداة لخدمة الدولة إلى قوة مسيطرة على مقدراتها، مما أدخل الدولة في عصر "سيطرة العسكريين" الذي استمر لقرون، وهو ما يُعد أحد أهم دروس التاريخ العسكري الإسلامي حول مخاطر انفصال الولاء العسكري عن الشرعية السياسية (هولت، 1988).

الاستراتيجيات الدفاعية والهجومية

تنوعت الاستراتيجيات العسكرية في العصر العباسي بين الهجوم والدفاع بناءً على الظروف السياسية والجغرافية. في القرنين الأولين (العصر الذهبي)، اتبع العباسيون استراتيجية هجومية نشطة تهدف إلى توسيع النفوذ وتأمين الحدود. فقد شنوا حملات ضخمة ضد الإمبراطورية البيزنطية وصلت إلى عمق الأناضول، كما وسعوا حدود الدولة شرقاً حتى حدود الصين وغرباً في شمال أفريقيا. وكانت استراتيجية "الأرض المحروقة" تُستخدم أحياناً ضد البيزنطيين، بينما اعتمدوا على حرب المدن والحصارات المنظمة باستخدام أحدث آلات الحصار في ذلك الزمان لفتح القلاع المستعصية (كان، 1992).

ومع مرور الوقت وبداية ضعف السلطة المركزية في منتصف القرن الثالث الهجري، تحولت الاستراتيجية تدريجياً من التوسع إلى الدفاع وتثبيت الحدود. ظهرت ظاهرة "الثغور" كمناطق عسكرية محصنة على الحدود مع البيزنطيين، وتم تعيين ولاية متخصصين للدفاع عنها ومنحهم صلاحيات واسعة لإدارة الموارد



المحلية لتمويل الجهاد. كما برزت استراتيجية الاعتماد على التحالفات مع الإمارات المحلية لدفع خطر الأعداء الخارجيين مثل الروم والخزر، بدلاً من المواجهة المباشرة بجيش المركز الذي أصبح منشغلاً بالصراعات الداخلية.

وفي مواجهة الثورات الداخلية والحركات الانفصالية، اتبع العباسيون استراتيجية "فرق تسد" العسكرية، حيث كانوا يستغلون التنافس بين الفرق العسكرية (العرب، الفرس، الأتراك، المغاربة) لكسر شوكة أي طرف متمرد. كما لجأوا في فترات الضعف إلى استدعاء قوى خارجية جديدة (مثل الديلم ثم السلاجقة لاحقاً) لمواجهة التمردات الحالية، وهي استراتيجية قصيرة النظر أدت على المدى الطويل إلى استبدال سيد بسيد آخر وفقدان السيطرة الكاملة على مقاليد الأمور العسكرية (السباعي، 2006).

إدارة الصراعات الداخلية والثورات المسلحة

واجهت الدولة العباسية طيفاً واسعاً من الصراعات الداخلية والثورات المسلحة التي اختبرت كفاءة إدارتها للحرب الأهلية. تنوعت هذه الثورات بين حركات دينية-سياسية كالثورات العلوية (كثورة محمد النفس الزكية وثورة صاحب الزنج)، وحركات قومية كحركة الخرمية بقيادة بابك الخرمي، وحركات انفصالية في الأقاليم البعيدة.

في التعامل مع ثورة صاحب الزنج (270-255 هـ) التي هددت قلب الدولة في العراق، أظهرت الإدارة العباسية في عهد المهدي ثم المعتمد قدرة عالية على التعبئة العسكرية طويلة الأمد تحت قيادة القائد التركي موفق بن طلحة. تم تطبيق استراتيجية الحصار الاقتصادي والعسكري المتدرج، وبناء مدينة جديدة ("المختارة") قرب مقر الزنج لعزلهم، واستخدام تكتيكات هندسية لتجفيف الأراضي المزروعة وقطع الإمدادات عنهم، مما أدى في النهاية إلى سحق الثورة بعد حرب استمرت 14 عاماً. تعد هذه الحملة نموذجاً للإدارة العسكرية المنظمة في قمع التمردات الكبيرة (الطبري، 1960).

أما في مواجهة الثورات العلوية والحركات الشيعية، فقد تباينت الأساليب بين القمع العسكري الشديد (كما في موقعة فخ) وبين المحاولة للاستيعاب السياسي أحياناً. غير أن التحدي الأكبر تمثل في إدارة الصراع بين الجيش نفسه (الأتراك مقابل الفرس مقابل العرب). فشل الخلفاء في كثير من الأحيان في إدارة هذه الصراعات الداخلية بحكمة، مما أدى إلى حروب أهلية مدمرة داخل العاصمة نفسها، مثل الفتنة الكبرى بين الأمين والمأمون التي انتهت بحصار بغداد وتدمير أجزاء كبيرة منها، وهي واقعة كشفت عن هشاشة البنية العسكرية عندما تتحول الولاءات من الدولة إلى الأشخاص أو الأعراق (مسكويه، 1996).

وقد أدت سوء إدارة هذه الصراعات الداخلية إلى تآكل القوة العسكرية المركزية، وبروز الإمارات المستقلة في الأطراف (كالطولونيين في مصر والطاهريين في خراسان)، حيث تحول الولاة إلى حكام ورثة يستخدمون الجيوش المحلية لحماية مصالحهم ضد المركز. وهكذا، تحولت إدارة الحروب من أداة لوحدة الدولة إلى عامل تفكيكها، حيث أصبحت الجيوش أدوات بيد أمراء الحرب المحليين، مما مهد الطريق لعصر الانقسام السياسي والعسكري الذي سبق الغزو المغولي.

إن تجربة العصر العباسي في إدارة الحروب تقدم درساً تاريخياً عميقاً حول ضرورة التوازن بين الاحترافية العسكرية والولاء السياسي، وكيف أن إهمال البعد الاجتماعي والأخلاقي في تكوين الجيش لصالح الكفاءة القتالية البحتة قد يؤدي إلى كارثة سياسية تطيح بالدولة من الداخل، بغض النظر عن انتصاراتها الخارجية.



المبحث الرابع:

المقارنة التحليلية بين النموذجين الأموي والعباسي

تُعدّ المقارنة التحليلية بين النموذجين الأموي والعباسي في إدارة الحروب خطوة منهجية ضرورية لفهم ديناميكيات القوة في الدولة الإسلامية الكلاسيكية. فبينما يشترك العصران في الانتماء إلى الحضارة الإسلامية والمرجعية الشرعية، إلا أن الاختلافات الجوهرية في البنية الاجتماعية والسياسية أنتجت أنماطاً عسكرية وإدارية متباينة أثرت بشكل حاسم في مصير الدولتين. لا تهدف هذه المقارنة إلى الحكم القيمي على أفضلية عصر على آخر، بل إلى استجلاء الفروق الهيكلية والوظيفية التي حددت مسار التاريخ العسكري الإسلامي. ويتناول هذا المبحث أربعة محاور رئيسية: الفروق في الهيكل القيادي وصنع القرار، استراتيجيات التوسع والحفاظ على النفوذ، أثر التحولات السياسية، وأخيراً نقاط القوة والضعف في كل تجربة.

الفروق في الهيكل القيادي وصنع القرار العسكري

يمثل الهيكل القيادي العمود الفقري لأي مؤسسة عسكرية، وقد اختلف النموذجان الأموي والعباسي اختلافاً جذرياً في طبيعة هذا الهيكل وآليات صنع القرار فيه. في الدولة الأموية، تميز الهيكل القيادي بـ"اللامركزية الإدارية المقيدة"، حيث كان الخليفة في دمشق يملك السلطة العليا، لكنه فوض صلاحيات عسكرية وإدارية واسعة لولاة الأقاليم. كان الوالي في العصر الأموي قائداً عسكرياً ومدنياً في آن واحد، مما مكنه من اتخاذ قرارات سريعة في ساحات الوغى دون الحاجة للانتظار الطويل لأوامر العاصمة. ومع ذلك، كان صنع القرار العسكري يخضع بشدة للموازنات القبلية؛ فكان اختيار القادة وتوجيه الجيوش يعتمد غالباً على رضا القبائل المكونة للجيش (قيس ويمن)، مما أدى في كثير من الأحيان إلى شلّ الحركة العسكرية أو توجيهها لخدمة مصالح قبلية ضيقة بدلاً من المصلحة العامة للدولة (طقوش، 2008).

في المقابل، اتجه النموذج العباسي منذ نشأته نحو "المركزية البيروقراطية". تم فصل القيادة العسكرية عن الولاية المدنية في كثير من المراحل، حيث أسندت القيادة إلى قادة محترفين (غالباً من غير العرب) بينما تولى الولاة الشؤون الإدارية والمالية. تم إنشاء ديوان الجند كجهاز مركزي ضخم يدير التجنيد والرواتب، مما جعل صنع القرار العسكري أكثر مؤسسية وأقل عشوائية من النموذج الأموي. غير أن هذا التطور حمل في طياته خطراً جسيماً؛ فمع تطور المؤسسة العسكرية واعتمادها على العناصر التركية، انتقل مركز صنع القرار الفعلي من الخليفة إلى القائد العسكري الأعلى (أمير الأمراء)، مما أدى إلى ظاهرة "وصاية الجيش على الخلافة". بينما عانى الأمويون من تمرد الولاة البعيدين، عانى العباسيون من سيطرة القادة القريبين على شخص الخليفة، مما يعكس تحولاً في طبيعة الخطر على السلطة المركزية من الأطراف إلى المركز (كيندي، 1996).

الاختلاف في استراتيجيات التوسع والحفاظ على النفوذ

تباينت الاستراتيجيات العسكرية الكبرى بين العصرين بشكل يعكس طبيعة المرحلة التاريخية التي مرت بها الدولة الإسلامية. اعتمدت الاستراتيجيات الأموية على مبدأ "التوسع الهجومي المستمر"، حيث كانت الفتوحات مصدراً رئيسياً لغنائم تمول الدولة وترضي القبائل المشاركة في الجيش. كانت الاستراتيجيات تقوم على الحركة السريعة والاعتماد على الصدمة النفسية، كما ظهر في فتوحات شمال أفريقيا والأندلس. ولم يهتم الأمويون كثيراً ببناء تحصينات دفاعية دائمة في الداخل، لأنهم كانوا يرون أن أفضل دفاع هو الهجوم في أراضي العدو. غير أن هذا التوسع السريع أدى إلى "تمدد إمبراطوري" جعل خطوط الإمداد طويلة وهشة، وصعب السيطرة على الأقاليم البعيدة عند أول علامة ضعف في المركز (هيكل، 1995).



أما الاستراتيجية العباسية، فقد اتسمت في مرحلتها الأولى بالتوسع المحدود لترسيخ الحدود، ثم تحولت بسرعة إلى استراتيجية "الدفاع والتثبيت". أدرك العباسيون صعوبة الاستمرار في التوسع بنفس الوتيرة، فاتجهوا إلى بناء منظومة دفاعية متكاملة تمثلت في إنشاء "الثغور" المحصنة على الحدود البيزنطية، وتجهيز أساطيل بحرية للدفاع عن السواحل. اعتمدوا على حرب الاستنزاف ضد البيزنطيين بدلاً من المحاولات الكبيرة لفتح القسطنطينية التي كلفت الأمويين كثيراً. كما اتبعوا استراتيجية "إدارة النفوذ" في الأقاليم البعيدة عبر تعيين ولاة أوفياء أو عقد تحالفات مع الإمارات المحلية. ورغم أن هذه الاستراتيجية حافظت على كيان الدولة لفترة أطول من الدولة الأموية، إلا أنها أدت إلى جمود عسكري وفقدان المبادرة الاستراتيجية، مما سمح للقوى الخارجية والصراعات الداخلية بالتراكم حتى الانفجار (بروكلمان، 2003).

أثر التحولات السياسية في إدارة الحروب

ترتبط إدارة الحروب ارتباطاً وثيقاً بالشرعية السياسية للنظام الحاكم، وقد أظهرت التجربتان كيف تؤثر التحولات السياسية في الكفاءة العسكرية. في العصر الأموي، كان التحول من نظام الشورى إلى النظام الوراثي مصدرًا لأزمات شرعية مستمرة (الخوارج، الشيعة، عبد الله بن الزبير). اضطرت الإدارة الأموية إلى توجيه جزء كبير من جهودها العسكرية لقمع الثورات الداخلية بدلاً من التركيز على الجهاد الخارجي، مما استنزف الموارد العسكرية وخلق حالة من الاحتقان الداخلي داخل الجيش نفسه. أصبحت الحرب أداة للبقاء السياسي أكثر من كونها أداة للفتوحات، مما أثر على معنويات المقاتلين الذين وجدوا أنفسهم يقاتلون إخوانهم في الدين (البلادري، 1988).

وفي العصر العباسي، بدأت الدولة بثورة سياسية اعتمدت على الدعاية المنظمة (الدعوة)، مما منحها شرعية شعبية واسعة في البداية. لكن التحول السياسي اللاحق نحو الاعتماد على العناصر غير العربية (الفرس ثم الأتراك) أدى إلى انفصال تدريجي بين الهوية العربية الإسلامية للدولة وبين قوتها العسكرية الضاربة. عندما سيطر الأتراك على مفاصل السلطة في منتصف العصر العباسي، تحولت إدارة الحروب إلى أداة بيد الفصائل العسكرية المتنافسة لاستغلال الخزينة وتعيين الخلفاء وعزلهم. أصبحت الحروب الأهلية بين الأمراء العباسيين أنفسهم (كالحرب بين الأمين والمأمون) سمة بارزة، مما يعكس كيف أن غياب الاستقرار السياسي يحول الجيش من حامي للدولة إلى مفكك لها. وقد أثبت التاريخ أن الكفاءة العسكرية لا تعني عن الشرعية السياسية؛ فالجيش العباسي كان أكثر احترافية من الأموي، لكن انهيار الشرعية السياسية جعل هذه الكفاءة أداة هدم بدلاً من البناء (السباعي، 2006).

نقاط القوة والضعف في التجربتين

من خلال التحليل السابق، يمكن استخلاص نقاط القوة والضعف في كل نموذج لإدارة الحروب، مما يوفر دروساً تاريخية بالغة الأهمية.

أولاً: النموذج الأموي:

- **نقاط القوة:** تتميز بالمرونة العالية والسرعة في الحركة بفضل الاعتماد على الفرسان العرب وخفتهم. كما أن الحماس الديني والقبلي كان محركاً قوياً معنوياً في مراحل التوسع الأولى. بالإضافة إلى ذلك، كان اندماج الولاية المدنية والعسكرية يسهل اتخاذ القرار في الأقاليم البعيدة.
- **نقاط الضعف:** عانى من هشاشة البنية بسبب الاعتماد على الولاءات القبلية المتنافسة، مما جعل الجيش عرضة للانقسام عند أول أزمة. كما أن الاعتماد على الغنائم كمصدر رئيسي للتمويل جعل الاقتصاد العسكري غير مستقر عند توقف الفتوحات. وأخيراً، عدم وجود جيش نظامي دائم في المركز جعل الدولة عرضة للثورات المفاجئة كما حدث في ثورة العباسيين (شبان، 1970).



ثانياً: النموذج العباسي:

- **نقاط القوة:** حقق قفزة نوعية في الاحترافية العسكرية والتنظيم الإداري (ديوان الجند). التنوع العرقي في الجيش وفر خبرات عسكرية متنوعة (فرسان، رماة، هندسة حصار). كما أن النظام الضريبي المستقر مكن من تمويل جيش دائم دون الاعتماد الكلي على الغنائم.
- **نقاط الضعف:** كلفة الجيش النظامي المرتفعة أثقلت كاهل الدولة ماليًا. الأخطر من ذلك هو مشكلة "الولاء"، حيث تحول الجنود المرتزقة (خاصة الأتراك) إلى قوة ضاربة لا تدين بالولاء لإلقاتها المباشرين وليس للخليفة، مما أدى إلى تفكك السلطة المركزية. كما أن البعد الثقافي بين الجيش التركي والمجتمع العربي الإسلامي خلق فجوة اجتماعية ساهمت في عدم الاستقرار (هولت، 1988).

المبحث الخامس:

أثر إدارة الحروب في استقرار الدولة واستمراريتها

لا يمكن فصل تاريخ الدول الإسلامية عن تاريخ حروبها، فالعلاقة بين الإدارة العسكرية الفعالة واستقرار الكيان السياسي علاقة طردية مباشرة في مراحل البناء، وقد تنقلب إلى علاقة عكسية مدمرة في مراحل الانحطاط إذا ما خرجت المؤسسة العسكرية عن سيطرة السلطة الشرعية. يُعدّ العصر الأموي والعباسي مختبرين تاريخيين ضخمين يختبران فرضية أن "كفاءة إدارة الحرب" ليست مجرد قدرة على الانتصار في المعارك، بل هي نظام معقد يؤثر في الاقتصاد، ويشكل البنية الاجتماعية، ويحدد مصير الدولة السياسية. يتناول هذا المبحث تحليل هذه التداخلات المعقدة من خلال أربعة محاور رئيسية: العلاقة بين الكفاءة العسكرية والاستقرار السياسي، الدور الاقتصادي والاجتماعي للحروب، انعكاسات السياسات العسكرية على بنية الدولة، وأخيرًا الدلالات التاريخية المستخلصة.

العلاقة بين الكفاءة العسكرية والاستقرار السياسي

تُظهر الدراسة المقارنة أن الاستقرار السياسي في الدولتين كان مرهونًا بشكل جوهري بقدرة القيادة العليا على التحكم في أداة العنف المنظمة (الجيش). في العصر الأموي، كان الاستقرار السياسي هشًا رغم الكفاءة القتالية العالية للجيش، وذلك بسبب الطبيعة المزدوجة للجيش الذي كان في آن واحد أداة للدولة وامتدادًا للولاءات القبلية. كانت "الكفاءة العسكرية" تقاس بالقدرة على قمع الثورات الداخلية أكثر من الفتوحات الخارجية؛ فكلما نجح الخليفة في توحيد القبائل تحت راية واحدة، استقر الحكم، وكلما انقسم الجيش على أسس قبلية (كما حدث في معركة مرج راهط ومعركة الزاب)، اهتز العرش وسقطت الدولة. هنا، كانت الكفاءة عالية، لكن الكفاءة الاستراتيجية في إدارة الولاءات منخفضة، مما أدى إلى عدم استقرار سياسي مزمن انتهى بسقوط الدولة سريعًا أمام ثورة منظمة (العباسية).

أما في العصر العباسي، فقد حققت الدولة استقرارًا سياسيًا طويل الأمد في قرنها الأول والثاني بفضل بناء جيش نظامي محترف موالٍ شخصيًا للخليفة (في البداية)، مما سمح بتركيز الجهود على بناء الدولة ومؤسساتها. غير أن التحول نحو الاعتماد الكلي على العناصر التركية خلق مفارقة تاريخية؛ فكلما زادت "الكفاءة العسكرية" لهذا الجيش المحترف في الحماية والقتال، زاد نفوذه السياسي حتى ابتلع السلطة المدنية. أصبح الجيش هو صانع الخلفاء وعازلهم، وتحول الاستقرار السياسي من حالة طبيعية إلى رهينة بيد القادة العسكريين. أثبتت التجربة العباسية أن الفصل بين الشرعية السياسية (الخلافة) والقوة العسكرية الفعلية (الأمراء) يؤدي حتمًا إلى زعزعة الاستقرار، حيث تصبح الدولة عرضة للانقلابات الداخلية أكثر من



الهجمات الخارجية. وبالتالي، فإن الاستقرار السياسي لا يعتمد فقط على قوة السيف، بل على اندماج هذا السيف في نسيج الشرعية السياسية للدولة (ساسي، 2021).

دور الحروب في التحولات الاقتصادية والاجتماعية

كانت الحروب المحرك الرئيسي للتحولات الاقتصادية والاجتماعية في كلا العصرين، لكن بطرق مختلفة جذريًا. اقتصاديًا، اعتمد النموذج الأموي على "اقتصاد الغنيمة"؛ حيث كانت الفتوحات المستمرة ضرورية ليس فقط لنشر الإسلام، بل لتمويل خزينة الدولة ودفع رواتب الجند العرب الذين كانوا يعيشون في الأمصار كطبقة ممتازة. عندما توقفت الفتوحات الكبرى أو تعثرت (كما في حصون القسطنطينية)، دخلت الدولة في أزمة مالية خانقة، مما اضطر الخلفاء مثل عمر بن عبد العزيز إلى إصلاحات جذرية في نظام الضرائب والعطاء، أو مثل مروان بن محمد إلى محاولة تغيير النظام المالي بالعنف. أدت إدارة الحروب الأموية إلى خلق طبقة اجتماعية عسكرية مهيمنة (العرب)، بينما بقي الموالي (غير العرب) في درجة ثانية، مما ولد احتقانًا اجتماعيًا هائلًا انفجر في نهاية المطاف ضد النظام.

في المقابل، أحدث العصر العباسي تحولًا اقتصاديًا واجتماعيًا عميقًا عبر الانتقال من "اقتصاد الغنيمة" إلى "اقتصاد الضريبة والإقطاع". مع توقف التوسع الكبير، اعتمد العباسيون على الموارد الداخلية (الخراج والجزية) لتمويل الجيش النظامي الدائم. أدى ذلك إلى ظهور نظام "الإقطاع العسكري"، حيث تُمنح الأراضي للقادة العسكريين مقابل جمع الضرائب وتمويل جنودهم، مما أدى تدريجيًا إلى تفكك الملكية المركزية وبرز إقطاعيات شبه مستقلة. اجتماعيًا، أدى دمج العناصر غير العربية (الفرس، الأتراك، المغاربة) في الجيش إلى تكسير الحاجز العرقي الذي ساد في العصر الأموي، وخلق نسيجًا اجتماعيًا أكثر تنوعًا ولكن أيضًا أكثر تعقيدًا وصراعًا. تحول المجتمع من مجتمع قبلي عربي محض إلى مجتمع إمبراطوري متعدد الثقافات، حيث أصبحت المهنة العسكرية مفتوحة للكفاءة بغض النظر عن النسب، لكنها في الوقت نفسه خلقت طبقة عسكرية منعزلة ثقافيًا (خاصة الأتراك) عاشت في معسكرات منفصلة (مثل سامراء)، مما عمق الفجوة بين الحاكم والمحكوم وبين الجيش والمجتمع المدني (ساسي، 2021).

انعكاسات السياسات العسكرية على بنية الدولة

تركزت السياسات العسكرية بصماتها العميقة على البنية الهيكلية للدولة الإسلامية. في العهد الأموي، فرضت السياسة العسكرية القائمة على التوسع السريع والاعتماد القبلي بنية دولة "لامركزية إداريًا". كانت الولايات تتمتع باستقلال كبير في تجنيد الجيوش وإدارة الموارد المحلية، مما جعل الدولة أشبه باتحاد كونفدرالي فضفاض تحت مظلة خليفة واحد. هذه البنية سهلت الحركة والسريعة في الفتوحات، لكنها جعلت الدولة ضعيفة أمام التحديات المركزية؛ فعندما يسقط الخليفة، تتفكك الولايات بسهولة لأن الروابط بينها كانت واهية وتعتمد على شخص الخليفة وولاء القبائل المؤقت.

أما السياسة العباسية، فقد بنت دولة "مركزية بيروقراطية ذات هيكل هرمي صارم". تم إنشاء وزارات متخصصة (وزارة الجند، وزارة الخراج) وربط الأقاليم بشبكة طرق وبريد متطورة لخدمة الأغراض العسكرية والإدارية. هذه البنية منحت الدولة متانة وهيبة كبيرة، وجعلتها قادرة على الصمود أمام الصدمات الجزئية. ومع ذلك، فإن الاعتماد المفرط على الجيش المرتزق أدى إلى تشوه في بنية الدولة؛ حيث نشأت "دولة مزدوجة": دولة رسمية يديرها الخليفة والوزراء، ودولة حقيقية يسيطر عليها القادة العسكريون في المعسكرات. هذا التشوه الهيكلي أدى في القرون اللاحقة إلى تآكل سلطة المركز وبرز دويلات مستقلة (كالطولونيين والإخشيديين والبويهيين) كانت في جوهرها امتدادًا للولايات العسكرية التي استقلت بشؤونها



المالية والعسكرية. ، تحولت بنية الدولة من وحدة متماسكة إلى فسيفساء من الإمارات المتنافسة، وهو الانعكاس المباشر لفشل إدارة العلاقة بين المركز والأطراف في المنظومة العسكرية(ساسي,2021).

الدلالات التاريخية والاستنتاجات المقارنة

من خلال استقراء تجربتي الأمويين والعباسيين في إدارة الحروب، تبرز عدة دلالات تاريخية بالغة الأهمية تصلح كسفن عامة في تاريخ الدول:

أولاً: محدودية الاعتماد على العصبية: أثبتت التجربة الأموية أن الاعتماد على عصبية قبلية أو عرقية محددة في تكوين الجيش قد يضمن ولاءً سريعاً وقوة ضرب في المدى القصير، لكنه يحمل بذور التفكك الداخلي على المدى الطويل عندما تتعارض مصالح تلك العصبيات مع مصلحة الدولة الجامعة.

ثانياً: خطر الاحترافية المنفصلة عن الهوية: كشفت التجربة العباسية أن بناء جيش احترافي عالي الكفاءة ولكنه منفصل ثقافياً واجتماعياً عن نسيج الأمة (كما حدث مع الأتراك) يؤدي حتماً إلى انقلاب الموازين، حيث يتحول الجيش من خادم للدولة إلى سيد عليها. الكفاءة العسكرية بدون اندماج وطني أو ديني عميق تشكل خطراً وجودياً على الاستقرار السياسي.

ثالثاً: التوازن بين التوسع والاستقرار: أظهرت المقارنة أن استراتيجية التوسع المستمر (الأموية) تتطلب موارد بشرية ومالية هائلة قد تستنزف الدولة إذا لم تُدار بحكمة، بينما استراتيجية الدفاع والتثبيت (العباسية) تتطلب مؤسسات قوية واقتصاداً منتجاً. الفشل في الانتقال السلس من مرحلة التوسع إلى مرحلة الإدارة المستدامة كان عاملاً مساهماً في ضعف كلتا الدولتين في مراحلها المتأخرة.

رابعاً: الشرعية كأساس للقوة: الخلاصة الأهم هي أن القوة العسكرية وحدها لا تكفي لاستمرار الدولة. فالدولة الأموية سقطت رغم قوة جيشها لانعدام الشرعية لدى شرائح واسعة من الرعية، والدولة العباسية تأكلت رغم جيشها النظامي لانفصال قيادتها عن الشرعية الدينية والسياسية. إن إدارة الحروب الناجحة هي تلك التي تدمج الكفاءة القتالية مع الشرعية السياسية والاندماج الاجتماعي، لتصبح المؤسسة العسكرية ركيزة للاستقرار وليس مصدرًا للتهديد(ساسي,2021).

الخاتمة

تُعدّ دراسة إدارة الحروب في العصرين الأموي والعباسي نافذةً منهجيةً لفهم التحولات الجذرية التي شهدتها الدولة الإسلامية من كيان قبلي توسعي إلى إمبراطورية بيروقراطية معقدة. لقد أثبت هذا البحث أن إدارة الحروب لم تكن مجرد عملية عسكرية تقنية، بل كانت محوراً تدور حوله البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة. من خلال المقارنة التحليلية، تبين أن النموذج الأموي اعتمد على المرونة القبلية والتوسع الهجومي كمصدر للشرعية والتمويل، بينما اتجه النموذج العباسي نحو الاحترافية العسكرية والمركزية الإدارية، مما أدى إلى استقرار نسبي أطول أمداً لكنه حمل في طياته بذور التفكك الداخلي بسبب انفصال الجيش عن نسيج المجتمع.

وقد خلص البحث إلى أن العلاقة بين الكفاءة العسكرية والاستقرار السياسي ليست علاقة خطية بسيطة، بل هي علاقة معقدة تتوقف على طبيعة الولاء داخل المؤسسة العسكرية ومدى اندماجها في الشرعية السياسية للدولة. فالقوة العسكرية وحدها لم تكن كافية لضمان استمرار الدولة الأموية أمام التحديات الداخلية، كما أن الاحترافية العسكرية في العصر العباسي لم تمنع انهيار السلطة المركزية عندما تحول الجيش إلى قوة مستقلة.



إن الدروس المستفادة من هذين العصرين تبرز أهمية التوازن بين القوة والشرعية، وبين التوسع والإدارة المستدامة، وهي قضايا تبقى راهنة في دراسة تاريخ الدول والإمبراطوريات عبر العصور.

النتائج

بناءً على ما تم عرضه وتحليله في فصول هذا البحث، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. **التحول الهيكلي في القيادة:** اتسم العصر الأموي بلامركزية إدارية سمحت للولاة بقيادة الجيوش، مما سهل التوسع السريع لكنه ضعف السيطرة المركزية، بينما تميز العصر العباسي بمركزية بيروقراطية فصلت بين القيادة العسكرية والإدارة المدنية، مما عزز الاستقرار الداخلي لكنه أدى لاحقاً إلى هيمنة القادة العسكريين على الخليفة (طوقش، 2008).
2. **تأثير التركيبة الديموغرافية:** اعتمد الأمويون على العنصر العربي القبلي الذي وفر حماساً عالياً لكنه كان عرضة للانقسامات الداخلية، في حين اعتمد العباسيون على عناصر متعددة الأعراق (فرس، أتراك) مما وفر احترافية عالية لكنه خلق فجوة ثقافية بين الجيش والمجتمع، مهدت لسيطرة العسكريين على الدولة (كيندي، 1996).
3. **النظام المالي والإمداد:** انتقلت الدولة من اعتمادها على الغنائم في العصر الأموي لتمويل الحروب، إلى الاعتماد على النظام الضريبي والإقطاع العسكري في العصر العباسي، مما غير طبيعة العلاقة بين الجندي والدولة من شركاء في الغنم إلى موظفين مرتزقة (أبو يوسف، 1990).
4. **إدارة الصراعات الداخلية:** نجح الأمويون في قمع الثورات بالقوة العسكرية المباشرة لكنهم فشلوا في معالجة جذورها السياسية، بينما استخدم العباسيون استراتيجيات أكثر تعقيداً تضمنت التحالفات والفرقة، لكنهم عانوا من الحروب الأهلية بين factions الجيش نفسه (السباعي، 2006).
5. **الشرعية والاستقرار:** أثبتت الدراسة أن الاستقرار السياسي طويل الأمد لا يتحقق بالكفاءة العسكرية فقط، بل يحتاج إلى شرعية سياسية مقبولة لدى الجيش والشعب، وهو ما افتقرته الدولة الأموية في نهايتها، وتآكل في الدولة العباسية مع سيطرة الأتراك (هولت، 1988).

التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحث بما يلي:

1. **إدراج التاريخ العسكري في المناهج الاستراتيجية:** يوصى بإدراج دراسات التاريخ العسكري الإسلامي ضمن مناهج الكليات العسكرية ومعاهد الدراسات الاستراتيجية، ليس كمجرد سرد للأحداث، بل كتحليل لإدارة الموارد والقيادة والأزمات، للاستفادة من الدروس التاريخية في التخطيط المعاصر.
2. **التركيز على البعد المؤسسي:** يجب على الباحثين والمؤرخين التركيز على دراسة الجوانب المؤسسية والإدارية للدولة الإسلامية (كالديوانات والأنظمة اللوجستية) بدلاً من الاكتفاء بسرد الوقائع السياسية، لفهم أسباب البقاء والانحيار بشكل أعمق.
3. **تعزيز الولاء الوطني في المؤسسات العسكرية:** تستخلص الدراسة أهمية اندماج المؤسسة العسكرية في نسيج المجتمع والهوية الوطنية للدولة، وتجنب بناء جيوش منعزلة ثقافياً أو عرقياً، لضمان ولاؤها للكيان الدولة وليس للأفراد أو الفصائل.
4. **توثيق المخطوطات العسكرية:** يوصى بتكثيف تحقيق ونشر المخطوطات النادرة المتعلقة بالتنظيم العسكري والإدارة في العصرين الأموي والعباسي، حيث لا تزال هناك مصادر كثيرة غير مستغلة بالكامل في هذا المجال.



المقترحات

إتماماً لهذا الجهد البحثي، يقترح الباحث إجراء الدراسات المستقبلية التالية:

1. دراسة مقارنة مع الإمبراطورية البيزنطية: إجراء دراسة مقارنة بين إدارة الحروب في الدولة الإسلامية والإمبراطورية البيزنطية في نفس الفترة الزمنية، لتحليل نقاط التشابه والاختلاف في التنظيم والاستراتيجيات وتأثير ذلك على صراع الحضارات.
2. تاريخ الاستخبارات العسكرية: البحث في تطور أنظمة الاستخبارات والبريد العسكري في العصر العباسي، ودورها في صنع القرار العسكري والأمني، وهو مجال يحتاج إلى مزيد من التنقيب في المصادر التاريخية.
3. البحرية الإسلامية في العصرين: تخصيص دراسة مستقلة لإدارة الحروب البحرية وتطوير الأساطيل الإسلامية في العصرين الأموي والعباسي، ودور ذلك في السيطرة على حوض المتوسط.
4. أثر التكنولوجيا العسكرية: دراسة تأثير التطور التكنولوجي في أدوات الحصار والأسلحة على تغيير استراتيجيات الحرب وانتقال الدولة من مرحلة التوسع إلى الدفاع في العصور الإسلامية المتأخرة.

المصادر

1. ابن الأثير، عز الدين. (2003). الكامل في التاريخ. تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. بيروت: دار الكتاب العربي.
2. ابن خلدون، عبد الرحمن. (2005). مقدمة ابن خلدون. تحقيق: درويش الجويدي. بيروت: دار الجيل.
3. أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم. (1990). كتاب الخراج. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.
4. بروكلمان، كارل. (2003). تاريخ الشعوب الإسلامية. ترجمة: نبيه فارس ومنير البعلبكي. بيروت: دار العلم للملايين.
5. البلاذري، أحمد بن يحيى. (1988). فتوح البلدان. تحقيق: صلاح الدين المنجد. بيروت: دار الكتب العلمية.
6. السباعي، مصطفى. (2006). تاريخ الدولة العباسية. دمشق: دار القلم.
7. سمير ساسي. (2021). مشروعية السلطة في الفكر السياسي الإسلامي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
8. الصولي، محمد بن يحيى. (1990). أخبار العباس ومن ولي منهم. تحقيق: عبد العزيز الدوري ويحيى الجبوري. بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي.
9. الطبري، محمد بن جرير. (1960). تاريخ الرسل والملوك. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف.
10. طقوش، محمد سهيل. (2008). تاريخ الدولة الأموية. بيروت: دار النفائس.
11. كيندي، هيو. (1996). الجيش والخلافة في الإسلام. ترجمة: محمد السيد غلاب. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
12. الماوردي، علي بن محمد. (1983). الأحكام السلطانية والولايات الدينية. تحقيق: أحمد مبارك البغدادي. الكويت: دار مكتبة الحياة.
13. هولت، بي إم. (1988). العصر العباسي: تاريخ الإسلام في العصر الوسيط. ترجمة: محمد مصطفى زيادة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.



14. Bonner, M. (2010). *The Waning of the Umayyad Caliphate: Precedents and Consequences*. In *The New Cambridge History of Islam*. Cambridge: Cambridge University Press.
15. Crone, P. (1980). *Slaves on Horses: The Evolution of the Islamic Polity*. Cambridge: Cambridge University Press.
16. Kennedy, H. (2004). *The Prophet and the Age of the Caliphates: The Islamic Near East from the 6th to the 11th Century*. London: Longman.
17. Blankinship, K. Y. (1994). *The End of the Jihad State: The Reign of Hisham ibn Abd al-Malik and the Collapse of the Umayyads*. Albany: State University of New York Press.